الوضع الاقتصادي والسياسي

تعتبر الخليل اليوم مدينة حيوية من الطراز الأول، فبالرغم من الاغلاقات المتكررة والضغوطات المختلفة التي تتعرض لها، وخاصة الاستيطان في قلب المدينة وعلى حدودها، إلا أن حركة البناء والاستثمار الصناعي والتجاري تعتبر من أعلاها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وتتبع ديناميكية المدينة من ذهنية العمل والحرف التي اشتهرت بهما الخليل، هذا عدا عن تراكم رأسمال حيوي جعل من المدينة العاصمة الاقتصادية لفلسطين.

اشتهرت الخليل بصناعاتها التقليدية منذ العصور الوسطى، كما اشتهرت أيضا في تلك الفترة بمحاصيلها الزراعية المتنوعة كالعنب والزيتون والحبوب. وعمل أهلها في التجارة والصناعة، وعرفت المدينة عددا من الصناعات التقليدية التي لا زالت قائمة حتى اليوم مثل صناعة الزجاج والخزف والفخار، وغيرها من الصناعات الحديثة التي ازدهرت إلى حد ما مثل صناعة الأحذية وقص الحجر وصناعة الموازين والأثاث المعدني والصناعات الغذائية والكيماوية، والبلاستيك، والصناعات السياحية، والجلدية، وصناعات أخرى مختلفة.

. وتشير الدراسات والإحصاءات التي أجريت خلال السنوات العشر الأخيرة إلى أن الخليل أصبحت المدينة الأولى في فلسطين على مستوى الصناعة والتجارة. كذلك يعمل عدد من السكان بالزراعة، حيث إن المدينة محاطة بأودية وجبال خصبة. كما شكلت السياحة في العقود الماضية مصدر دخل لعدد كبير من سكان الخليل، حيث كانت المدينة جزء لا يتجزأ من البرامج السياحية، إلا أن هذا الدخل قد تراجع بسبب الأوضاع السياسية التي تعيشها المدينة، مما أدى إلى تراجع السياحة إلى مستويات لم تعرفها منذ القرن التاسع عشر.

تأسست أول غرفة تجارية في مدينة الخليل عام ١٩٥٤ بهدف خدمة القطاع الاقتصادي من أجل تنمية المجتمع المحلي، وفي عام ١٩٩٥ تأسس ملتقى رجال الأعمال بهدف النهوض بالوضع الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري بين الخليل وخارجها، وتشير بيانات الغرفة التجارية الصناعية في الخليل إلى وجود خمسة قطاعات اقتصادية ذات منشآت قائمة، فقد سُجلت حتى نهاية عام ٢٠٠٦م في القطاع التجاري ١٩٥٣ مُنشأة، وفي القطاع الصناعي ٤٧٨ منشأة، وفي القطاع الحرفي ٦١٠ منشأة، وفي قطاع الخدمات ٣٣٤ منشأة، وفي التعهدات والمقاولات ١٦٤ منشأة. صنفت هذه المنشآت حسب الدرجة، فقد صنفت في الدرجة الممتازة ١١٥٣ منشأة، وفي الدرجة الأولى ١٢١٣ منشأة، وفي الدرجة الثانية ١١٧٣ منشأة.

شهدت الخليل منذ احتلالها عددا من المراحل في استراتيجية الاحتلال لتهويدها، وهدفت كلها إلى خلق واقع جغرافي داخل مدينة الخليل وضواحيها لا يمكن إعادته الى الوراء، فقد تم تأسيس مستوطنة كريات أربع عام ١٩٦٨م على أراضي الخليل من الجهة الشرقية، ثم تتابعت عمليات الاستيلاء على بعض الأبنية داخل المدينة القديمة وتحويلها إلى أحياء سكن يهودية، ففي عام ١٩٧٩ تم الاستيلاء على مبنى الدبويا والسكن فيه. كما تم الاستيلاء على سوق الخضار المركزي في عمق البلدة القديمة عام ١٩٨٠ وبناء ما يسمى (حارة أبراهام أبينو)، وفي عام ١٩٨٣م تم الاستيلاء على مدرسة أسامة بن منقذ ومحطة الباصات، وخلال هذه الفترة تصاعدت الاعتداءات التي قام بها المستوطنون في الخليل. كما تم احتلال تل الرميدة عام ١٩٨٤م حيث عمد المستوطنون خلال تلك الفترة إلى تحويل المباني التي استولوا عليها داخل المدينة إلى أحياء سكن يهودية. ويعتبر مستوطنو البؤر الاستيطانية التي أقيمت داخل مدينة الخليل من أكثر المستوطنين تطرفا.

ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، دخلت استراتيجية تهويد المدينة مرحلة جديدة حيث فرضت العديد من الإجراءات القمعية كإغلاق بعض الشوارع والأزقة والأسواق والمحال التجارية، وتصاعد الإرهاب ضد المواطنين المقيمين في الخليل وفي محيط البؤر الاستيطانية خصوصا، وظل هذا الحال قائما بهدف خلق تواصل جغرافي بين المواقع الاستيطانية داخل المدينة من جهة وإيصالها بمستوطنة كريات أربع من جهة أخرى.

وظلت سياسة سلطات الاحتلال قائمة على طرد وتهجير وتشريد آلاف الفلسطينيين من سكان مدينة الخليل من منازلهم ومحالهم التجارية فضلا عن تعمدهم هدم وإزالة عدد كبير من المباني التاريخية والأثرية. لقد كشفت الوثائق والوقائع المتكررة عن سياسات يقوم بها المستوطنون مدعومين من جيش الاحتلال والمستوى السياسي، بالاعتداء ومضايقة السكان الفلسطينيين في المدينة، كما قام الجيش الإسرائيلي بفرض حظر التجوال ولأيام وأشهر طويلة، وإغلاق الشوارع الرئيسة والفرعية أمام حركة السيارات الفلسطينية بحجة المحافظة على أمن المستوطنين، وشكّل كل ذلك فرصا للمستوطنين وجيشهم للإسراع في الاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وتهجير السكان الفلسطينيين، وفي هذا السياق أقدمت سلطات الاحتلال على شق طريق عرضه ٦-١٢ مترا يصل مستوطنة كريات أربع بالمسجد الإبراهيمي، كما أقدمت على هدم عددا من المباني هناك بما فيها مجموعة من المباني التاريخية والأثرية التي يعود بناؤها إلى العصرين المملوكي والعثماني، مما يعني تدمير النسيج العمراني لمدينة الخليل القديمة، وإبادة أجزاء من البيئة التاريخية المحيطة بالمسجد الإبراهيمي.

وبعد ان تم التوقيع على اتفاق الخليل (بروتوكول الخليل) في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩٧م بين السلطة الوطنية وإسرائيل، قسمت المدينة سياسيا إلى منطقتي H1 و H2، أعطيت إسرائيل بموجبه سيطرة كاملة على البلدة القديمة من الخليل وأطرافها، وقد ورد فيه، البند الثاني "ستحتفظ إسرائيل بجميع المسؤوليات والصلاحيات للنظام العام والأمن الداخلي في منطقة H2".

جاء الاستيطان في الخليل، وهو أول حركة استيطان في الضفة الغربية، مدرسة لكل حركات الاستيطان اللاحقة، فقد بنى مستوطنو الخليل المنهج الاستيطاني الإيديولوجي، وحتى نستوعب ما جرى لا بد من سرد تاريخ الاستيطان في الخليل. ففي عشية عيد الفصح في أوائل نيسان ١٩٦٨ صاحب الحاخام موشيه ليفنغر عدد من أتباعه (٣٠ عائلة) المتطرفين الى فندق النهر الخالد في الخليل، حيث دخلوه على شكل سياح سويسريين، ثم أعلنوا عن نواياهم البقاء في المدينة. وقد واصل المستوطنون أقامتهم في الفندق حتى قام الحاكم العسكري الإسرائيلي في مطلع عام ١٩٦٩ بنقلهم الى الوحدات السكنية التي أنشئت لهم خصيصاً قرب مقر الحاكم العسكري في مدينة الخليل (العمارة).

وفي ١٩٧٠/٨/٣١ أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية امراً (رقم ٧٠/١٢) صادر بموجبه أراض مساحتها ١٢٠٠ دونم شمال شرق مدينة الخليل حيث بدئ بإقامة النواة الأولى لمستوطنة " كريات أربع"، وفي آب ١٩٧٣ أعلنت سلطات الحكم العسكري ان لكل إسرائيلي الحق في شراء منزل في "كريات أربع"، او استئجار أرض من "إدارة ارضي إسرائيل" التي تسيطر على الأراضي المصادرة في منطقة كريات أربع، وقد استمرت هذه المستعمرة في التوسع على حساب الأراضي العربية المجاورة لها حتى بلغت أكثر من ثلاثة ألاف دونم، كما تم إغلاق ومصادرة مساحات كبيرة من الأراضي شمال المستوطنة تمهيداً لتوسعها. بلغ الآن عدد سكان كريات أربع من المستوطنين نحو ٦٥٠٠ مستوطن.

أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في الانتقال من كريات أربع إلى البلدة القديمة، ففي التاسع عشر من أيار ١٩٧٩ قامت مجموعة من نساء كريات أربع بقيادة زوجة الحاخام ليفنغر بالتوجه الى مبنى الدبويا وسط مدينة الخليل والاستيلاء عليه تنفيذاً لقرار المستوطنين بالتحرك للاستيطان في قلب المدينة. شكلت هذه البناية نقطة الانطلاق إلى أنحاء أخرى من البلدة القديمة، وبعد تجاذبات سياسية مختلفة قررت الحكومة الإسرائيلية في شباط ١٩٨٠ مبدأ استيطان اليهود في البلدة القديمة. لقد جلب معه هذا القرار توترا شديدا، خضع الفلسطينيون نتيجته إلى عدة أسابيع من منع التجوال.

وفي أيار عام ١٩٨٠ طال الاستيطان بناية إضافية "الدبويا"، والذي وتحول فوراً الى قاعدة عسكرية وأخذت الجرافات تهدم أبنية حول المبنى، وأخليت مبان إضافية مجاورة من سكانها العرب، والتي تحولت لاحقا إلى نقاط استيطانية إضافية. وكردة فعل على الاحتجاجات دفعت حكومة بيغن الى اتخاذ قرار بإضافة طبقة ثالثة إلى عمارة الدبوية في ١٩٨١/٣/٢٣، ونقل صلاحية السيطرة على الساحة والعمارة والمباني الأخرى من سلطة الحكم العسكري الى المجلس الديني اليهودي في كريات أربع وذلك في تموز ١٩٨١.

باشر الإسرائيليون أعمالهم في بناء مستوطنة الحسبة (ساحة كنيس أبراهام أبينوا) عام ١٩٨٣، وفي اواخر ١٩٨٥ تم الانتهاء من بناء الجزء الأكبر من حي استيطاني بجوار سوق الخضار المركزي، حيث تم اسكان ٢٠ عائلة للاستيطان فيه عام ١٩٨٧. واستولى الجيش الإسرائيلي على سوق الخضار المجاور وقام بإغلاقه عام ١٩٩٤ بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف، كما جرت فيه أعمال إنشاء وتوسعه وتم تحويل العديد من محلاته التجارية داخلياً الى شقق سكنية، كما تم إغلاق سوق الملابس القديمة المجاور ومنع أصحاب المحلات والمواطنين الفلسطينيين من الوصول إليه، وتعتبر مستوطنة الحسبة، والتي تسمى "حارة اليهود"، أكبر البؤر الاستيطانية داخل المدينة. وقد جاء بناؤها حديثا مغايرا للتراث المعماري السائد في البلدة القديمة، ومشوها لها. وهذه الحارة عبارة عن ثكنة عسكرية وقلعة حصينة، فرغت المباني العربية المحيطة بها، وتحولت أسطح هذه المباني إلى أبراج مراقبة عسكرية مجهزة بالآلات التصوير التي تمنع الخصوصية لكثير من السكان في البلدة القديمة.

أما النقطة الاستيطانية الثالثة التي جرى السيطرة عليها على الطرف الشمالي الغربي للبلدة القديمة فقد كانت مدرسة أسامة بن المنقذ (بيت رومانوا) وذلك عام ١٩٨٣، وكان يدرس في هذه المدرسة زهاء ٧٠٠ طالب فلسطيني. ثم أخذوا بتوسيع هذه المستوطنة حتى شملت محطة الباصات المركزية حيث استخدمت هذه المحطة كنقطة عسكرية، وتجدر الإشارة ان محطة الباصات ما زالت معلنه كمنطقة عسكرية مغلقة محاطة بالأسلاك الشائكة لكن يقيم فيها الجنود والمستوطنون معا. ولاحقا جرى إضافة طابقين مرتفعين فوق مدرسة أسامة، حولتها إلى قلعة شاهقة الارتفاع تشرف على كل البلدة القديمة. وكان نتيجة ها الوضع أن أصبحت هناك ثلاث نقاط استيطانية (الدبويا، بيت رومانوا ويشمل محطة الباصات، وأبراهام أبينو)، طبعا عدا عن مستوطنة كريات أربع، وتم ربط هذه المستوطنات بشوارع، أهمها شارع الشهداء، والذي تم إغلاقه أمام الفلسطينيين منذ العام ١٩٩٤، واقتصر استعمال هذا الشارع على المستوطنين والجيش الإسرائيلي. ويذكر ان هذا الشارع قد قسم المدينة إلى قسمين، وجعل الانتقال من حي إلى آخر كالانتقال بين مدينة وأخرى.

وبعد أقل من عام من الانتهاء من السيطرة على مدرسة أسامة انتقلت الحركة الاستيطانية إلى التل الأثري المعروف بـ"تل الرميدة" حيث قام المستوطنون بنقل وحدات سكنية جاهزة بالإضافة الى خزانات مياه ومولدات كهرباء، هكذا فقد هُيئت البنية الأساسية لإقامة وتعزيز أربع نوايا استيطانية في مركز مدينة خليل الرحمن كخطوة أولى وتم العمل على تأمين الاتصال بين هذه البؤر الاستيطانية جغرافياً وتوسيعها في آن واحد، وكذلك التطلع الى ربط مركز المدينة القديمة ككل بمستوطنة كريات أربع، ولاحقا جرت أعمال بناء لعدد من البيوت.

أما النقطة الأخيرة في هذه السياسة، فكانت الحرم الإبراهيمي، فقد بدأ اليهود بزيارة الحرم الإبراهيمي أفراداً وجماعات عام ١٩٦٧ مباشرة بعد احتلال الخليل، إلا أن هذه الزيارات لم تتخذ طابعاً رسمياً الا في أواخر حزيران ١٩٧٢، عندما سمحت سلطات الحكم العسكري رسمياً لليهود بأداء الصلوات في الحرم وذلك في غير أوقات صلاة المسلمين. الا أن هذه الصلوات اتخذت طابعاً تظاهرياً استفزازياً حين قام الحاخام مئير كاهانا زعيم حركة كاخ باقتحام مدينة الخليل ومعه مئة من أتباعه في ١٩٧٢/٨/٢٧م وأقاموا الصلوات التظاهرية بالقرب من الحرم الإبراهيمي الشريف.

على أثرها قررت سلطات الحكم العسكري السماح لليهود بالصلاة في الحرم في أوقات صلاة المسلمين في شهر أيلول من نفس العام، وفي شهر تشرين الثاني قرر الحاكم العسكري زيادة ساعات الصلاة المخصصة لليهود وإدخال عدد من الكراسي لجلوسهم عليها أثناء صلاتهم، وخزانتين لحفظ التوراة، وضعت أحداهما في الحضرة اليعقوبية من الحرم، وجرى في الوقت نفسه تقليص الساعات المسموح فيها للمسلمين بالصلاة، ومنع المسلمين من الصلاة على موتاهم في الحرم.

وفي أواخر عام ١٩٧٨ بدأوا حملة جديدة لإكمال تحويل أجزاء واسعة من الحرم الى كنيس يهودي فادخلوا أدوات جديدة (كراسي وطاولات وخزائن للتوراة) الى الحضرة الإبراهيمية واليعقوبية واليوسفية والى صحن الحرم. وفي ١٩٧٩/١/١٩ وافقت الحكومة الإسرائيلية على توصية عيزر وايزمن وزير الدفاع الإسرائيلي بالسماح لليهود بإقامة الصلاة في القاعة الرئيسية (رواق اسحق الأوسط) وهو المكان الذي بقي للمسلمين ليؤدوا صلاتهم فيه.

وجاءت الفرصة المواتية لمخطط السيطرة على الحرم وذلك في ١٩٩٤/٢/٢٥ عندما هاجم المستوطن باروخ غولدشتاين المصلين المسلمين عند الساعة الخامسة والنصف صباحا أثناء صلاة الفجر، حيث فتح نار رشاشه على المصلين مما أدى الى حدوث مجزرة رهيبة ذهب ضحيتها ٢٩ من المصلين. ورغم ان الفلسطينيين كانوا الضحية، الا انه وعلى اثر هذه المجزرة عاقبت الحكومة الإسرائيلية أهالي مدينة الخليل بمنع التجول وعدم مغادرة منازلهم مدة شهر كامل، ثم أغلقت الحرم الإبراهيمي الشريف مدة عشرة شهور تلاها تقسيم الحرم الإبراهيمي الشريف الى قسمين، قسم خاص بالمسلمين وقسم خاص باليهود يتم الوصول إليهما عبر مدخلين منفصلين حيث يعاني الفلسطينيون خلال عبورهم إجراءات أمنية معقدة.

لقد أضحت البلدة القديمة مدينة تعيش تحت نظام ابارتهايد متكامل، الكثير من الشوارع حجزت كليا للمستوطنين، ويمنع الفلسطينيون من استعمالها، شوارع أخرى يسمح للفلسطينيين السير فيها ولكن يمنع عليهم قيادة مركباتهم، وشوارع أخرى مسموح للفلسطيني قيادة مركبته لكن يمنع عليه الترجل منها. ويوجد في البلدة القديمة منازل منع سكانها من استخدام أبواب منازلهم فحولوا شبابيكها إلى أبواب او فتحوا أبواب جديدة لمنازلهم، وآخرون لم يستطيعوا حل مشاكل الوصول إلى منازلهم إلا بالسير على أسطح المنازل المجاورة. أحياء لا يمكن للفلسطيني ان يدخلها إلا اذا كان من سكانها وبالتالي لا يسمح لأحد زيارتها، وأحياء أخرى لا يمكن دخولها إلا عبر بوابات ونقاط تفتيش جسدي. كل هذه "الترتيبات" لتسهيل وتأمين حياة أقل من ٤٠٠ مستوطن يسكنون في البلدة القديمة ومحيطها.

ولهذا يكتسب مشروع إعمار وإعادة تأهيل البلدة القديمة أبعادا مختلفة، فهو بالإضافة إلى حرصه على الحفاظ على التراث المعماري والنسيج الحضري التاريخي للمدينة، فهو يهدف إلى توفير المساكن للسكان، وإنعاش الحركة الاقتصادية، ومقاومة الفقر والبطالة، والتصدي للاستيطان ومصادرة المباني، تجهيز البلدة القديمة للسياحة في حال تحسن الأوضاع العامة، تسهيل دمج البلدة القديمة بالمدينة الجديدة.

ولكن هذا العمل الجبار يواجه تحديات كثيرة، فبالإضافة إلى التحديات التي يواجهها أي مشروع لترميم بلدة قديمة في العالم، منها التقنية والتخطيطية والاجتماعية والتمويلية...الخ، يواجه مشروع إعمار البلدة القديمة تحديات يومية سواء قوات الجيش أو المستوطنين، فليس من السهل إدخال مواد بناء، ويعاني العمال من الملاحقة والاعتقال، كما أن هناك بعض المناطق التي لا تستطيع لجنة إعمار الخليل العمل فيها، مما يجعل اللجنة في تحدي كبير للقيام بهذه المهمة الجلل.